الأمم المتحدة S/2025/460

مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2025
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه 2025

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدِّم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور السابق في 12 آذار/مارس 2025 (S/2025/153)، ويسلط الضوء على التقدم المستمر، وكذلك المجالات التي لا تزال تثير القلق. ورغم أن وقف الأعمال العدائية، وإن كان هشاً، لا يزال قائماً وأن الطرفين كررا التزامهما بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، فقد تواصلت انتهاكات القرار.

2 - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية عملاً باتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وحافظ جيش الدفاع الإسرائيلي على وجوده في خمسة مواقع وما يسمى بالمنطقتين العازلتين شمال الخط الأزرق (انظر S/2025/153، الفقرة 1). ورصدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو لاحظت عدة مسارات لمقذوفات أُطلقت من شمال الخط الأزرق باتجاه الجنوب منه، وحُددت أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة المؤقتة في مناسبات متعددة ليقوم الجيش اللبناني بالمتابعة اللازمة بشأنها، في حين قصف جيش الدفاع الإسرائيلي مراراً أهدافاً داخل لبنان.

3 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بالجهود المتضافرة التي بذلتها السلطات اللبنانية، بقيادة الرئيس جوزاف عون والحكومة التي شُكّلت حديثاً بقيادة رئيس الحكومة نواف سلام، لتأكيد سلطة الدولة وبسطها في جميع أنحاء لبنان. وقد اتخذت الحكومة الجديدة خطوات نحو بسط سلطة الدولة بما يتماشى مع بيانها الوزاري، بما في ذلك في قطاعات الأمن والاقتصاد والقضاء، وكذلك من خلال إجراء انتخابات بلدية. وشهدت هذه الفترة استمرار نشر وتعزيز الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، حيث أحرز تقدماً في تفكيك البنى التحتية العسكرية غير الحكومية ومصادرة الأسلحة غير المأذون بها، وجرى ذلك في جزء منه بدعم من القوة المؤقتة. وقد أعلن القادة اللبنانيون التزامهم بإنفاذ احتكار الدولة للسلاح في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف – وقف الأعمال العدائية

4 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت رادارات القوة المؤقتة 220 مساراً لمقذوفات أُطلقت من جنوب الخط الأزرق باتجاه شماله ومساراً واحداً لمقذوف أطلق من شمال الخط الأزرق باتجاه جنوبه. ورصدت رادارات القوة المؤقتة أيضا 7 مسارات لمقذوفات، ورصد أفراد لحفظ السلام 8 مسارات لمقذوفات أطلقت من الشمال باتجاه الجنوب ولم تعبر الخط الأزرق. وكل مسار من هذه المسارات يمكن أن يكون دليلا على إطلاق عدة مقذوفات. وكانت جميع المسارات المسجلة تقريبًا لصواريخ وقنابل هاون وقذائف مدفعية. ولا تستطيع رادارات القوة المؤقتة كشف بعض أنواع المقذوفات، مثل صواريخ جو – أرض، وقذائف الدبابات، والصواريخ المحمولة المضادة للدبابات، أو تلك التي تُطلق من الأسلحة الخفيفة. ورصدت القوة المؤقتة 67 غارة جوية نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي في شمال الخط الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، رصدت القوة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بقصف مناطق شمال الخط الأزرق بقنابل المدفعية في 118 مناسبة وبإطلاق النار من جنوب الخط الأزرق باتجاه شماله في 22 مناسبة.

الشكل الأول

مسارات المقذوفات التي رصدتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه 2025

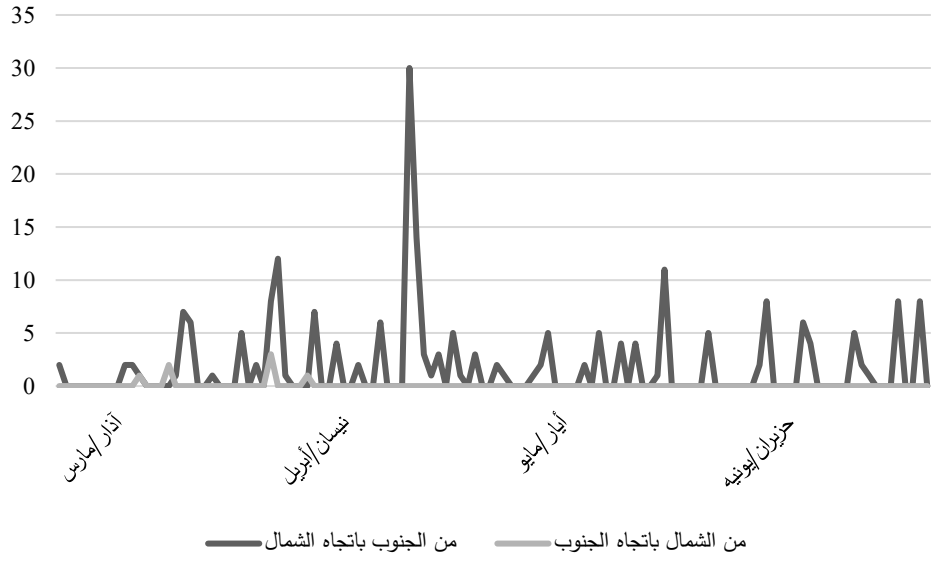

المصدر: القوة المؤقتة.

الشكل الثاني

الغارات الجوية الأسبوعية التي رصدتها القوة المؤقتة في الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه 2025

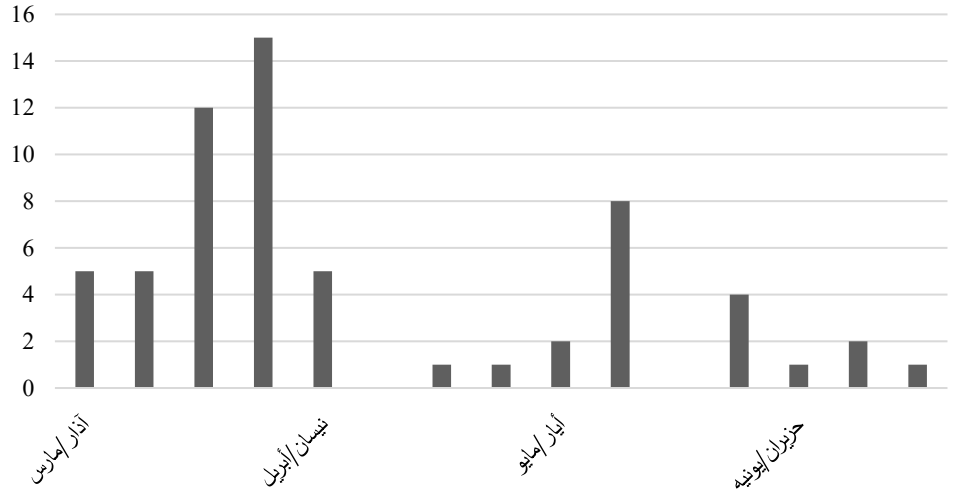

المصدر: القوة المؤقتة.

5 - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الغارات المتكررة التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي على أهداف يزعم أنها لحزب الله جنوب نهر الليطاني وشماله، بما في ذلك في البقاع الشرقي، وبالقرب من المراكز السكانية مثل الضاحية الجنوبية لبيروت والنبطية وصيدا وصور، وتسببت تلك الغارات في وقوع ضحايا وأضرار في البنية التحتية المدنية. ومنذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قتل ما لا يقل عن 79 مدنيا لبنانيا في العمليات العسكرية الإسرائيلية، كان من بينهم 15 امرأة و 10 أطفال، ولم ترد تقارير عن وقوع ضحايا في أوساط الإسرائيليين. وما زال آلاف الإسرائيليين من شمال إسرائيل في حالة نزوح.

6 - وكانت أهم عمليات تبادل إطلاق النار منذ بدء سريان وقف الأعمال العدائية قد وقعت في شهر آذار/مارس. ففي 22 آذار/مارس، رصدت القوة المؤقتة 3 مسارات لمقذوفات أُطلقت من كفرتبنيت شمال نهر الليطاني وسقطت شمال الخط الأزرق. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن 3 مقذوفات "عبرت إلى إسرائيل من لبنان وتم اعتراضها في ... المطلة". وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، رصدت القوة المؤقتة 12 غارة جوية شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة عمليات القوة، بما في ذلك غارة شُنت في وسط صور (القطاع الغربي). وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قصف "العشرات من قاذفات الصواريخ ومركز قيادة كان يعمل فيه إرهابيو حزب الله في لبنان".

7 - وفي 28 آذار/مارس، رصدت القوة المؤقتة خمسة مسارات لمقذوفات أطلقت من عدشيت القصير و 3 من القنطرة (كلتاهما في القطاع الشرقي) باتجاه جنوب الخط الأزرق. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق أن "مقذوفين أُطلقا من لبنان؛ أحدهما تم اعتراضه في حين سقط المقذوف الثاني داخل لبنان". وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، رصدت القوة المؤقتة 14 غارة جوية شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة عمليات القوة، بالإضافة إلى إطلاق نيران غير مباشرة باتجاه أرنون وكفركلا والخيام والطيبة (جميعها في القطاع الشرقي). وشنّ جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق أول غارة له على الضاحية الجنوبية

لبيروت منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، مشيراً إلى أنه استهدف "البنية التحتية لحزب الله التي تستخدم لتخزين الطائرات المسيرة". وفي 28 آذار/مارس، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ما يلي "سنواصل بقوة إنفاذ وقف إطلاق النار. وسوف نشن هجماتنا في أي مكان من لبنان ضد أي تهديد لدولة إسرائيل".

8 - وفي أعقاب غارات شُنت على الضاحية الجنوبية لبيروت في 1 نيسان/أبريل، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه استهدف "عنصرا إرهابيًا من حزب الله قام مؤخرًا بتوجيه عناصر من حماس ومساعدتهم في التخطيط لهجوم إرهابي كبير ووشيك كان يستهدف المدنيين الإسرائيليين". وفي 27 نيسان/أبريل، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي مجدداً الضاحية الجنوبية لبيروت، قائلا إنه استهدف "موقعاً للبنية التحتية الإرهابية يحتوي على صواريخ دقيقة التوجيه لحزب الله". وفي اليوم ذاته، أصدر السيد نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بيانا مشتركا جاء فيه: "إن إسرائيل لن تسمح لحزب الله بأن يزداد قوة ويشكل أي تهديد لها، في أي مكان من لبنان".

9 - وفي 5 حزيران/يونيه، وفي أعقاب غارات جوية شنت على الضاحية الجنوبية لبيروت، قال السيد كاتس إن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وأنا كلانا أوعز إلى جيش الدفاع الإسرائيلي ... بتدمير المباني التي تستخدمها منظمة حزب الله الإرهابية في تصنيع وتخزين الطائرات المسيرة". وقال الجيش اللبناني في 6 حزيران/يونيه إنه "فور إعلان العدو الإسرائيلي عن تهديداته، بدأ التنسيق مع آلية مراقبة وقف الأعمال العدائية لمنع وقوع هجوم. وتوجهت دوريات أيضا إلى عدد من المواقع لتفقدها رغم رفض العدو للمقترح [...]، و"يؤدي تمادي العدو الإسرائيلي في خرق الاتفاق ورفض التعاون مع آلية مراقبة وقف الأعمال العدائية إلى إضعاف دور اللجنة والجيش، وقد يدفع بالمؤسسة العسكرية إلى تجميد التعاون مع آلية مراقبة وقف الأعمال العدائية فيما يتعلق بتفتيش المواقع".

10 - ورصدت القوة المؤقتة عدة غارات شنها جيش الدفاع الإسرائيلي بواسطة طائرات مسيرة في جنوب نهر الليطاني، شملت الهجوم على مركبات في الناقورة في 5 آذار/مارس، وعلى طريق بنت جبيل - يارون في 3 نيسان/أبريل، وعلى طريق صور - العباسية في 20 حزيران/يونيه، وكذلك على دراجة نارية في ياطر في 27 أيار/مايو (جميعها في القطاع الغربي). واعتبارًا من نيسان/أبريل، رصدت البعثة عمليات قصف استهدفت مباني جاهزة بالقرب من الخط الأزرق، بما في ذلك في الناقورة في 3 و 6 نيسان/أبريل وفي شاما في 23 أيار/مايو (كلاهما في القطاع الغربي). وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن القصف استهدف "مواقع عسكرية ... تابعة لحزب الله"، في حين قال مسؤولون لبنانيون إن تلك المباني كانت تستخدم لإيواء الخدمات البلدية ريثما يتم إعادة بناء البنية التحتية المدنية. وسمعت القوة المؤقتة أيضا دوي انفجارات أو رصدتها في 28 مناسبة، وهو ما يتوافق مع تقارير إعلامية بشأن ضربات شنت على مبانٍ جاهزة أو مركبات.

11 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 29 أيار/مايو موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام (S/2025/337)، أبلغ الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة عن وقوع "250 انتهاكاً إضافياً من جانب حزب الله ... جنوب نهر الليطاني وشماله. وتشمل الانتهاكات أنشطة عسكرية لعناصر حزب الله وكبار قادته في جنوب لبنان، وإطلاق طائرات مسيرة صغيرة وكبيرة باتجاه الأراضي الإسرائيلية؛ ووجود بنية تحتية عسكرية، على الأرض وتحت الأرض، مثل منصات إطلاق الصواريخ وفتحات الأنفاق ومرافق تخزين الأسلحة". وذكر كذلك أنه "على الرغم من وجود دلائل مشجعة على أن الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني يحاولان الوفاء بالتزاماتهما بموجب تفاهمات وقف إطلاق النار، فإن جهودهما حتى الآن ظلت محدودة [...]" وأن "السلطات اللبنانية واجهت تحديات كبيرة في معالجة النطاق الكامل للانتهاكات، في الوقت المناسب

وبطريقة فعالة، في جميع أنحاء لبنان. ولذلك، اضطرت إسرائيل، في العديد من المناسبات، إلى اتخاذ إجراءات ضد التهديدات العسكرية المباشرة".

12 - وفي عدة مناسبات، عبرت سفن جيش الدفاع الإسرائيلي خط العوامات الذي نصبه جيش الدفاع الإسرائيلي من جانب واحد، وأطلقت النار على قوارب الصيد اللبنانية.

باء - احترام الخط الأزرق

13 - حتى 20 حزيران/يونيه، ظل جيش الدفاع الإسرائيلي موجودا في خمسة مواقع وما يسمى بمنطقتين عازلتين في شمال الخط الأزرق. وقد لاحظت القوة المؤقتة في 98 مناسبة على الأقل وجود أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي خارج هذه المواقع شمال الخط الأزرق، بما في ذلك في مناطق عرب اللويزة والغجر ومركبا (القطاع الشرقي) وعيتا الشعب ولبونة ومروحين ورميش وراميش ورامية (القطاع الغربي)، وغالباً ما كانوا يعملون في إقامة السدود الترابية أو تركيب أسلاك كونسيرتينا الشائكة. وذكر السيد نتنياهو في 23 شباط/فبراير أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيحتفظ بوجوده في المواقع المحددة "إلى أن يفي الجيش اللبناني والحكومة اللبنانية بجميع التزاماتهما بموجب الاتفاق". وقد ناشد السيد عون في 11 آذار/مارس رئيس الآلية المنشأة عملا بوقف الأعمال العدائية أن يضغط على إسرائيل "لتنفيذ الاتفاق والانسحاب من التلال الخمسة [المواقع] وإعادة الأسرى اللبنانيين".

14 - ورصدت القوة المؤقتة أيضاً قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار على المركبات المارة بالقرب من هذه المواقع في ثلاث مناسبات وسمعت إطلاق النار في ثماني مناسبات أخرى. وفي 9 آذار/مارس، رصدت القوة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار على أفراد، من بينهم أطفال، على مقربة من موقع تابع له بالقرب من كفركلا، مما أدى إلى مقتل جندي من الجيش اللبناني كان خارج ساعات العمل وإصابة ثلاثة آخرين، من بينهم امرأة وجندي ثانٍ من الجيش اللبناني كان خارج ساعات العمل. وفي وقت لاحق، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على الجندي المصاب من الجيش اللبناني (انظر الفقرة 63 أدناه). وفي 22 آذار/مارس، لاحظت القوة المؤقتة قيام جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي شمال شرق كفركلا بإطلاق النار باتجاه مركبة تابعة للجيش اللبناني فرد الجندي التابع للجيش اللبناني الذي كان في المركبة بإطلاق النار. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، لاحظت القوة المؤقتة جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي يطلق النار باتجاه جندي لبناني اقترب من الوصول إلى موقع للجيش اللبناني على طريق بيت ياحون - بنت جبيل على متن سيارة مدنية. وفي حادث منفصل، في 18 أيار/مايو، أكد الجيش اللبناني أن جندياً أصيب بجروح بعد أن "استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي مركبة للجيش اللبناني عند نقطة تفتيش بيت ياحون - بنت جبيل".

15 - وفي 7 آذار/مارس، لاحظت القوة المؤقتة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بنقل السياج وراء قبر الشيخ العباد/موقع راف آشي، الواقع مباشرة على الخط الأزرق بالقرب من حولا (القطاع الشرقي)، وهو ما يحول دون الوصول إليه من الشمال بينما يسهل وصول عشرات الزوار من الجنوب. وذكر الجيش اللبناني أن "دخول مستوطنين من إسرائيل إلى الأراضي اللبنانية هو أحد أوجه تمادي العدو في خرق القوانين الدولية ... والقرار 1701 (2006) واتفاق وقف إطلاق النار". وقد أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة أنه قد اتخذ في وقت لاحق إجراءات لمنع المدنيين الإسرائيليين من الوصول إلى المنطقة. وفي 17 و 20 حزيران/يونيه، في شمال شرق عرب اللويزة، لاحظت القوة المؤقتة 6 أفراد قالوا إنهم عمال مدنيون

إسرائيليون يحملون تصريحا من الأمم المتحدة يقومون بإصلاح مضخة مياه تابعة لبلدية الغجر. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة أنه ليس لديه أي علم بهذا النشاط.

16 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لقرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار 1701 (2006). ورحبت الحكومة اللبنانية باقتراح القوة المؤقتة المقدّم في عام 2011 تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، غير أن حكومة إسرائيل لم تردّ على هذا الاقتراح بعد.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة المؤقتة 318 2 انتهاكا للمجال الجوي اللبناني بلغ مجموع مدتها 294 4 ساعة و 31 دقيقة. ووقع نحو 88 في المائة من الانتهاكات بواسطة المسيّرات، و 8 في المائة بالطائرات المقاتلة، و 4 في المائة بالمروحيات وأجسام طائرة غير معروفة. وفي 28 آذار/مارس رُصد 36 انتهاكا وهو أكبر عدد من الانتهاكات الجوية الذي وقعت في يوم واحد.

جيم - انتشار الجيش اللبناني

18 - في 13 آذار/مارس، أذن مجلس الوزراء اللبناني بتجنيد 500 4 جندي إضافي على ثلاث مراحل لتعزيز انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان. وبدأت في نيسان/أبريل عملية تجنيد الدفعة الأولى من الأفراد، البالغ قوامها 500 1 فرد. ومن أصل 500 1 مجند في الجيش اللبناني الذين بدأوا تدريبهم في كانون الثاني/ يناير (S/2025/153، الفقرة 51)، أكمل 341 1 تدريبهم في أيار/مايو ونُشروا جنوب نهر الليطاني. وحتى 20 حزيران/يونيه، نُشر 522 7 من أفراد الجيش اللبناني في 116 موقعاً جنوب نهر الليطاني.

19 - وأقام الجيش اللبناني 5 نقاط تفتيش و 17 نقطة مراقبة على طول نهر الليطاني وأغلق 8 نقاط عبور. وأجرت القوة المؤقتة والجيش اللبناني، بتنسيق وثيق، عدة عمليات على طول نهر الليطاني في أيار/مايو وحزيران/يونيه لمنع احتمال تدفق الأسلحة غير المأذون بها.

20 - واضطلع الجيش اللبناني بالعديد من العمليات لتيسير عودة المجتمعات المحلية إلى الجنوب. وقُتل خمسة من أفراد الجيش اللبناني وأصيب ستة آخرون بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرة 14 أعلاه والفقرة 39 أدناه). ولم يبلغ عن وقوع ضحايا في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي.

21 - وارتفعت النسبة المئوية للأنشطة العملياتية للقوة المؤقتة التي تجري بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني من 12 إلى 23 في المائة. وتطور الدعم الذي تقدمه القوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني بشكل كبير وفقاً للنهج الجديد للبعثة القائم على العمليات (انظر الفقرة 53 أدناه)، والذي ساهم في تدعيم قابلية التشغيل البيني مع الجيش اللبناني. وأعيد افتتاح مكتب اتصال الجيش اللبناني في الناقورة في آذار/مارس.

22 - وقدمت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة التدريب القائم على المشاريع للجيش والبحرية اللبنانيين، في حين واصلت الوحدات التابعة للجيش والبحرية اللبنانيين اندماجها في القوة البحرية لتعزيز الخبرة وقابلية التشغيل البيني.

23 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة أيضا تعاونهما في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. ويتضمن المرفق الثالث من هذا التقرير مزيدا من التفاصيل بشأن الدعم المقدم للجيش اللبناني، بما في ذلك من خلال اللجنة الفنية العسكرية للبنان.

دال - نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، بما في ذلك وجود أفراد وعتاد وأسلحة بغير إذن جنوب نهر الليطاني

24 - أعلن الرئيس عون في 14 نيسان/أبريل أن "الجيش يقوم بواجبه جنوب نهر الليطاني، وعمل على تفكيك الأنفاق ومصادرة الأسلحة دون اعتراض من حزب الله". وأفاد رئيس الحكومة سلام في 5 حزيران/يونيه أن "الدولة مستمرة في القيام بواجباتها وفقاً لاتفاق الطائف ... لبسط سلطتها على جميع أراضيها من خلال قواتها الخاصة ولكفالة أن تكون جميع الأسلحة تحت السيطرة الحصرية للدولة"، وأن الجيش قد "فكك أكثر من 500 موقع عسكري ومخزن للأسلحة جنوب نهر الليطاني".

25 - وحددت القوة المؤقتة أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني في 150 مناسبة، بما في ذلك صواريخ أطلقت من منطقة عمليات القوة المؤقتة (انظر الفقرة 4 أعلاه). وأزال الجيش اللبناني 90 من أصل 113 من مخابئ الأسلحة والذخائر التي عُثِر عليها. وتضمنت المخابئ منصات لإطلاق الصواريخ وصواريخ، وألغامًا مضادة للدبابات والأفراد، وقذائف هاون، وذخيرة من العيار الصغير. وقامت القوة المؤقتة، على نحو منفصل، بإزالة مخبأين للأسلحة تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، رصدت القوة المؤقتة صيادين يحملون أسلحة صيد في 30 مناسبة.

الشكل الثالث

مخابئ الأسلحة التي حددتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأزالها الجيش اللبناني خلال الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/ يونيه 2025

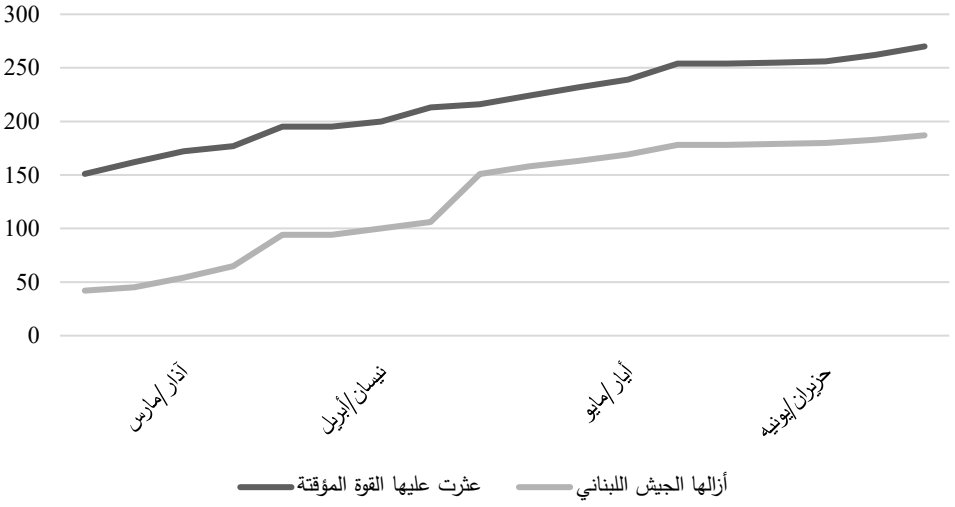

المصدر: القوة المؤقتة.

26 - وحددت القوة المؤقتة 37 موقعاً مثيراً للاهتمام، وزارت 16 موقعاً بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. وعُثر على صاروخ من عيار 122 ملم بالقرب من رب ثلاثين (القطاع الشرقي)، كما عُثر على بقايا صاروخ واحد من عيار 107 ملم وآخر من عيار 122 ملم بالقرب من طلوسة (القطاع الشرقي). واكتشفت القوة المؤقتة 67 نفقاً أو مبنى تحت الأرض. وواصل الجيش اللبناني تنفيذ عمليات مستقلة للعثور على الأسلحة غير المأذون بها وإزالتها.

27 - وخلال مراسيم تشييع حسن نصر الله في بيروت في 23 شباط/فبراير الماضي، أعلن الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم أن "أهم خطوة قمنا بها هي أن تتحمل الدولة مسؤوليتها بعد أن منعت المقاومة العدو من الاجتياح أو من تحقيق أهدافه". وفي 29 آذار/مارس، أفاد بأنه "إذا استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ولم تتحرك الدولة اللبنانية لوقفها، فإن الحزب سيلجأ في نهاية المطاف إلى بدائل أخرى".

28 - وفي 14 نيسان/أبريل، أعلن الرئيس عون أن "الحوار بشأن احتكار السلاح سيكون ثنائياً بين رئاسة الجمهورية وحزب الله". وفي 11 أيار/مايو، صرح بأن "قرار حصر حيازة السلاح بيد الدولة قد اتُخِذ ...، وأن الحل يكمن في الحوار، حتى مع السلطة الفلسطينية". وفي 19 حزيران/يونيه، ذكر السيد عون أن "الاتصالات جارية لتحقيق مبدأ السيطرة الحصرية على السلاح على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية"، وأن هذه الاتصالات "ستتكثف بعد أن تهدأ حالة عدم الاستقرار الإقليمي الراهنة، الناجمة عن تصعيد النزاع الإسرائيلي الإيراني".

29 - وفي 18 نيسان/أبريل، صرح السيد قاسم أن حزب الله "لن يسمح لأحد بنزع سلاح المقاومة". وأضاف قوله إن "الانسحاب الإسرائيلي ووقف العدوان خطوتان مهمتان نحو الخوض في نقاش بشأن الاستراتيجية الدفاعية. وتتعلق الاستراتيجية الدفاعية بكيفية بناء قوة لبنان وتقوية الجيش والاستفادة من المقاومة وسلاحها. ولكنها لا تتعلق بنزع السلاح، بل بمناقشة المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في إطار سياسة دفاعية شاملة".

30 - وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري قد صرح في 25 نيسان/أبريل قائلا "إننا لن نسلم سلاح حزب الله. فالسلاح هو ورقتنا الرابحة التي لن نتخلى عنها دون التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار ودون الشروع في الحوار. وما كان مطلوبا منها هو أمران، قد أنجزهما لبنان: نشر الجيش في الجنوب وانسحاب 'الحزب' من المنطقة ".

31 - وادعى جيش الدفاع الإسرائيلي أنه شنّ العديد من الغارات على مخابئ للأسلحة ومواقع للإنتاج ومنشآت للتخزين يُزعم أنها تابعة لحزب الله في جنوب وشمال نهر الليطاني. وفي 9 نيسان/أبريل، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن "حزب الله كان يحاول إعادة بناء موقع لإنتاج الأسلحة تحت الأرض في قلب حي الشويفات في الضاحية الجنوبية [لبيروت]". وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي في 23 نيسان/أبريل أنه منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، "تم القضاء على أكثر من 140 إرهابيًا [من حزب الله] كانوا يشكلون تهديدًا في جميع أنحاء لبنان". وفي 4 نيسان/أبريل و 7 أيار/مايو، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه قتل مقاتلين من حماس في غارات جوية بالقرب من صيدا. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي بالإضافة إلى ذلك أنه قتل مسلحًا من الجماعة الإسلامية في قضاء عاليه في 22 نيسان/أبريل.

32 - وفي أعقاب حوادث إطلاق الصواريخ في آذار/مارس (انظر الفقرتين 6 و 7 أعلاه)، أعلن الجيش اللبناني في 22 آذار/مارس أنه "عثر على ثلاث منصات بدائية لإطلاق الصواريخ في المنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني بين بلدتي كفرتبنيت وأرنون" في النبطية، وأنه تمكن في 28 آذار/مارس "من تحديد موقع إطلاق الصواريخ في منطقة قعقعية الجسر في النبطية، شمال نهر الليطاني وشرع في التحقيق [في المسألة]". وفي 16 نيسان/أبريل، أعلن الجيش اللبناني عن اعتقال عدد من المشتبه فيهم، لبنانيين وفلسطينيين. وأعلن الجيش اللبناني في 20 نيسان/أبريل أنه صادر صواريخ ومنصات إطلاق بعد تلقيه "معلومات عن تحضيرات لهجوم صاروخي جديد"، وقام بعدة اعتقالات خلال علمية مداهمة في صيدا.

وفي 2 أيار/مايو، حذر المجلس الأعلى للدفاع، برئاسة الرئيس عون، "حركة حماس من استخدام الأراضي اللبنانية للقيام بأي أعمال من شأنها الإضرار بالأمن الوطني اللبناني". وأعلن الجيش اللبناني في وقت لاحق عن اعتقال عدد من الفلسطينيين التابعين لحركة حماس المشتبه في تورطهم في إطلاق الصواريخ في 22 و 28 آذار/مارس. وسلمت حركة حماس ثلاثة مشتبه فيهم إلى الجيش اللبناني في الفترة ما بين 4 و 6 أيار/مايو، بما في ذلك في مخيم عين الحلوة في صيدا ومخيم البص في صور.

33 - وخلال زيارة رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، إلى بيروت في 21 أيار/مايو، أصدر الرئيسان عباس وعون بياناً مشتركاً أكدا فيه التزامهما المتبادل "بمبدأ حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية". وأعلنا عن تشكيل لجنة لبنانية فلسطينية مشتركة. وفي 23 أيار/مايو، أصدر السيد سلام توجيهات بإنشاء "آلية تنفيذ واضحة وفق جدول زمني محدد".

34 - وشهدت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حالة من انعدام الأمن المتزايد. وأدت الاشتباكات بين سكان مخيم البداوي بالقرب من طرابلس وسكان منطقة وادي النحلة المجاورة في 18 آذار/مارس إلى انتشار الجيش اللبناني. وفي أعقاب الاضطرابات المستمرة في مخيم البداوي، أغلق الجيش اللبناني العديد من مداخل المخيم الرسمية وغير الرسمية. وأجبرت الاشتباكات العنيفة بين الجماعات الإجرامية المتناحرة في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على تعليق عملياتها مؤقتاً في مخيم شاتيلا في جنوب بيروت ولا يزال يتعذر الوصول إلى أربع مدارس تابعة للأونروا في عين الحلوة بسبب استمرار وجود العناصر المسلحة.

هاء - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

35 - ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه هاجم في 21 و 22 شباط/فبراير طرقا بدعوى أن حزب الله يستخدمها لنقل الأسلحة والمعدات من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. وفي 26 و 28 شباط/فبراير، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه استهدف عناصر من حزب الله في شمال شرق لبنان بدعوى تورطهم في شراء ونقل معدات من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان "لدعم العملية المستمرة لإعادة بناء قدرات حزب الله". وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه، خلال غارة على النبطية في 20 نيسان/أبريل، قتل أحد قادة حزب الله كان "يتعاون مع عملاء إيرانيين لتيسير نقل الأسلحة والأموال إلى لبنان، بما في ذلك عبر مطار بيروت الدولي". ونفذ الجيش اللبناني ما لا يقل عن 37 عملية لمكافحة تهريب الأسلحة والذخائر، جرى معظمها في شرق البقاع.

36 - وفي رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل (S/2025/242)، رد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة "على الرسالة المؤرخة 20 شباط/فبراير الموجهة من ممثل النظام الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة (S/2025/107). وتشير الرسالة بشكل لا أساس له وغير مبرر إلى إيران، زاعمةً زورًا نقل أسلحة وأموال إلى حزب الله. وترفض جمهورية إيران الإسلامية هذه الادّعاءات عديمة السند جملةً وتفصيلاً.

37 - وفي 27 آذار/ مارس بجدة، المملكة العربية السعودية، أعلن مسؤولون في وزارة الدفاع الوطني اللبناني ومسؤولون بوزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية السورية أنهم "سيتابعون موضوع ترسيم الحدود الاستراتيجي، وإنشاء لجان مشتركة متخصصة وتفعيل آليات للتنسيق لمواجهة التهديدات الأمنية، لا سيما تلك التي تنشأ على طول الحدود". وجاءت هذه الخطوة في أعقاب اشتباكات مسلحة بين عشائر لبنانية

وقوات الأمن التابعة للسلطات السورية المؤقتة بالقرب من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في 16 و 17 آذار/مارس، أسفرت عن مقتل 7 أشخاص على الأقل وإصابة 52 آخرين.

38 - وقام رئيس الحكومة سلام في 14 نيسان/أبريل بأول زيارة رسمية له إلى الجمهورية العربية السورية "لفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين". وذكر السيد سلام أن المناقشات مع الرئيس المؤقت للجمهورية العربية السورية، أحمد الشرع، ركزت على "ضبط الحدود والمعابر ومنع التهريب، ثم ترسيم الحدود البرية والبحرية في نهاية المطاف".

واو - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

39 - في 19 آذار/مارس، أصيب أحد أفراد حفظ السلام التابعين للقوة المؤقتة إصابة بالغة في انفجار لغم أرضي أثناء تسيير دورية مشاة راجلة على مقربة من زبقين (القطاع الغربي). وفي 14 نيسان/أبريل، لقي أحد جنود الجيش اللبناني مصرعه وأصيب أربعة آخرون عند انفجار جهاز متفجر في نفق في جنوب غرب زبقين خلال عملية تفتيش مشتركة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني. وفي 20 نيسان/أبريل، أفاد الجيش اللبناني بمقتل ثلاثة من أفراده وإصابة عدة مدنيين من جراء انفجار ذخيرة أثناء نقلها من قبل الجيش اللبناني في بريقة في النبطية. وأعلن الجيش اللبناني عن إجراء ما يفوق 50 عملية في جنوب نهر الليطاني و 42 عملية في شمال نهر الليطاني لتفجير ذخائر غير منفجرة.

40 - واتخذت القوة المؤقتة إجراءات ردا على 84 بلاغاً بشأن الاشتباه بوجود ذخائر غير منفجرة وبلاغين بشأن الاشتباه بوجود جهاز متفجر يدوي الصنع. وأجرت القوة المؤقتة أيضاً عمليات لإزالة الألغام شملت ما مساحته 651 1 متراً مربعاً في شمال الناقورة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجزت 13 مهمة متعلقة بإزالة مخاطر الذخائر المتفجرة، بما في ذلك حول المناطق المحيطة بمواقع الأمم المتحدة وإزالة حواجز الطرق وإجراء عمليات لتفتيش الطرق. وأقامت القوة المؤقتة 6 دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة استفاد منها 70 فرداً من الأفراد العسكريين والمدنيين كما أقامت 14 دورة تدريبية لصالح أفرقة إزالة الألغام.

ثالثا - بسط سلطة الدولة وإحلال الاستقرار المؤسسي

41 - حازت حكومة "الإنقاذ والإصلاح" التي يقودها رئيس الحكومة سلام على تصويت مجلس النواب بمنح الثقة في 26 شباط/فبراير بتأييد 95 نائباً من أصل 128 نائباً. وأكدت الحكومة، في بيانها الوزاري، التزامها بإقامة "دولة تملك قرار الحرب والسلم"، و "إقرار استراتيجية أمن وطني على المستويات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية"، و "إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي". وبالإضافة إلى ذلك، شددت الحكومة على "التزامها ... [بـ]تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 كاملاً، من دون اجتزاء ولا انتقاء" والعمل على تأدية "واجب الدولة في احتكار حمل السلاح".

42 - وصرح كل من رئيس الجمهورية عون، ورئيس الحكومة سلام أن لبنان لن ينجر إلى التورط في النزاع الدائر بين إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية. ففي 16 حزيران/يونيه، أكد السيد سلام "ضرورة ... الحؤول دون زج لبنان أو توريطه بأي شكل من الأشكال في الحرب الإقليمية الدائرة ". وفي 20 حزيران/يونيه، ناقش السيد عون مع الرئيس السابق للبنان، ميشال سليمان، "ضرورة إبقاء لبنان بعيدا عمّا يجري بين إسرائيل وإيران".

43 - ووافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأول المعقود في 6 آذار/مارس على الموازنة العامة لعام 2025. وفي 13 آذار/مارس، وافق المجلس أيضا على إجراء تعيينات في مناصب قيادية في أجهزة أمن الدولة، بما يشمل تعيين العميد الركن رودولف هيكل قائداً جديداً للجيش اللبناني، وكذلك تعيين مديري أجهزة قوى الأمن الداخلي وأمن الدولة والأمن العام. ووافق مجلس الوزراء في 29 أيار/مايو على تقديم إعانات مالية تكميلية لأفراد الجيش.

44 - وفي 27 آذار/مارس، عين مجلس الوزراء كريم سعيد محافظا جديدا للبنك المركزي. وفي 28 آذار/مارس، وافق مجلس الوزراء على إجراء تعيينات لملء الشواغر التي طال أمدها في مجلس القضاء الأعلى، وفي 2 أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن استقلالية القضاء وأحاله إلى مجلس النواب.

45 - وفيما يتعلّق بالتحقيق في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020، ألغى النائب العام في 10 آذار/مارس قراراً اعتمد في كانون الثاني/يناير 2023 يحظر على السلطات القضائية والأمنية التعاون مع القاضي طارق بيطار في التحقيق الذي يجريه. و سهّل ذلك القرار على القاضي بيطار استجواب المشتبه بهم والمدعى عليهم في هذه القضية.

46 - وفي أيار/مايو، أجرت الحكومة الانتخابات البلدية والاختيارية التي أُرجئت ثلاث مرات، وشملت هذه الانتخابات ما مجموعه 065 1 بلدية في جميع أنحاء لبنان. واتخذت قوات أمن الدولة اللبنانية تدابير وقائية لضمان حسن سير الانتخابات، وأنشئت مراكز اقتراع بديلة لما عدده 39 بلدية متضررة من آثار النزاع على مقربة من الخط الأزرق. وعلى الرغم من استمرار انخفاض مشاركة المرأة في المجالس البلدية المنتخبة، فقد تضاعفت نسبتها لتصل إلى 10 في المائة.

47 - وقدم مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون بشأن إعادة هيكلة تنظيم القطاع المصرفي. وأقر مجلس النواب، في 24 نيسان/أبريل، التعديلات التي أُجريت على قانون سرية المصارف، بما يتيح الاطلاع بأثر رجعي على السجلات المصرفية التي تعود إلى السنوات العشر الماضية. وزارت بعثة من صندوق النقد الدولي بيروت في آذار/مارس وحزيران/يونيه، لإجراء مناقشات بشأن طلب لبنان الدخول في برنامج جديد من برامج صندوق النقد الدولي. وفي أيار/مايو، أعاد مجلس الوزراء تشكيل مجلس الإنماء والإعمار، وهو جزء لا يتجزأ من الجهود التي ستبذل في المستقبل في مجال إعادة الإعمار.

48 - ولا يزال لبنان يواجه احتياجات إنسانية مرتبطة بالنزاع. ففي 31 أيار/مايو، لم يكن عدد الأشخاص الذين ما زالوا نازحين يقل عن 000 82 شخص، نسبة النساء بينهم 51 في المائة. ويعرقل عمليات العودة استمرار وجود جيش الدفاع الإسرائيلي في شمال الخط الأزرق، بالاقتران مع استمرار النشاط القتالي ووجود ذخائر غير منفجرة وتعرّض البنية التحتية المدنية لأضرار جسيمة. وواصل الشركاء في المجال الإنساني دعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى والمياه والحماية والرعاية الصحية في ظل القيود المفروضة في مجالي الأمن والتمويل. وقُدِّرت احتياجات إعادة الإعمار والتعافي بما قيمته 11 بليون دولار وفقًا لتقرير البنك الدولي المؤرخ 7 آذار/مارس 2025 بعنوان ""التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في لبنان".

49 - وفي 31 آذار/مارس، كانت نسبة تمويل النداء العاجل للبنان الذي تم تمديد العمل به والذي دعا إلى توفير مبلغ إضافي قدره 371,4 مليون دولار، قد بلغت 26 في المائة. وبحلول التاريخ نفسه، بلغ تمويل النداء لخطة الاستجابة للبنان لعام 2025 نسبة قدرها 18 في المائة، أي ما يعادل 482,8 مليون دولار من

المبلغ المطلوب البالغ 2,74 بليون دولار، حيث تم تلقي مبلغ قدره 251,8 مليون دولار حتى هذا التاريخ في عام 2025، وترحيل مبلغ قدره 231,1 مليون دولار من عام 2024. وتواجه الأونروا فجوات متوقعة في التدفق النقدي اعتبارا من تموز/يوليه 2025، وهو ما يهدد استمرارية تقديم الخدمات الأساسية لما مجموعه 000 222 لاجئ فلسطيني في لبنان.

50 - وفي 31 أيار/مايو، كان 430 727 من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بمن فيهم 050 716 من أصل ما يقدر بنحو 1,4 مليون لاجئ سوري في لبنان، و 380 11 لاجئاً وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وفي 15 حزيران/يونيه، عاد إلى الجمهورية العربية السورية من لبنان ما لا يقل عن 430 177 مواطنا سوريا، بمن فيهم 873 119 لاجئا مسجلا لدى المفوضية. وفي 17 حزيران/يونيه، سُجل ما عدده 141 حادثة ترحيل بعد تنفيذ عمليات مداهمة واعتقال عند نقاط التفتيش وفشل محاولات الانتقال إلى وجهات أخرى عن طريق البحر، وشمل ذلك ما لا يقل عن 047 7 مواطنا سورياً. وأُفيد بوصول حوالي 000 40 مواطن سوري من الوافدين الجدد في محافظة لبنان الشمالي و 625 78 مواطنا سوريا من الوافدين الجدد في محافظة البقاع. ووافق مجلس الوزراء في 16 حزيران/يونيه على وضع إطار مبادئ بشأن عودة اللاجئين السوريين من لبنان.

رابعا - وجود الأمم المتحدة

ألف - نشر قوات بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتكييفها

51 - في 20 حزيران/يونيه، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 372 10 فردا من الأفراد العسكريين من 47 بلداً مساهماً، من بينهم 827 امرأة (7,97 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، ضمت القوة المؤقتة 777 موظفاً مدنياً، من بينهم 237 فرداً دولياً و 540 فرداً وطنياً، منهم 252 امرأة (32,43 في المائة). وعملت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة بخمس سفن و 699 فرداً عسكرياً، من بينهم 66 امرأة (9,44 في المائة). وكان 44 مراقباً عسكرياً، من بينهم 34 رجلاً و 10 نساء (23 في المائة) من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة يعملون مع فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للقيادة والسيطرة العملياتيتين للقوة المؤقتة. وأعلى رتبة تشغلها المرأة في صفوف الأفراد العسكريين هي رتبة مقدم. أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين، فتعمل برتبة مد-2.

52 - وأجرت القوة المؤقتة ما متوسطه 356 4 نشاطا عملياتيا كل شهر. ومن بين هذه الأنشطة، شمل 784 نشاطاً (18 في المائة) أفرقة مختلطة من الجنسين. وسيّرت القوة المؤقتة أيضاً ما متوسطه 45 دورية جوية كل شهر.

53 - وتمشياً مع خطة التكيف التي وضعتها القوة المؤقتة، وفي إطار التأقلم مع الظروف المستجدة، ركزت عمليات القوة المؤقتة على تقديم المساعدة للجيش اللبناني في نشر أفراده في قطاع جنوب الليطاني، وتوفير بيئة آمنة ومأمونة ومنع ارتكاب انتهاكات لأحكام القرار 1701 (2006). ومن أجل تمكين الاستئناف الكامل للأنشطة العملياتية، في مجالات منها دعم بسط سلطة الدولة وتيسير عودة المجتمعات المحلية للنازحين، أزالت القوة المؤقتة أكثر من 100 حاجز من حواجز الطرق والذخائر غير المنفجرة وأعادت فتح الطرقات الفرعية وأجرت تقييمات بشأنها وأتاحت من جديد إمكانية الوصول إلى الخط الأزرق. وقام الجيش اللبناني أيضاً، بالتنسيق الوثيق مع القوة المؤقتة، بإزالة حواجز الطرق التي أقامها جيش الدفاع الإسرائيلي مراراً وتكراراً بالقرب من لبونة في نيسان/أبريل، ومركبا في أيار/مايو. وواصلت القوة المؤقتة العمل مع الطرفين فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الجديدة لأغراض الرصد والإبلاغ وكذلك لأغراض حماية القوة.

54 - وازدادت حوادث تقييد حرية القوة المؤقتة على التنقل منذ أواخر شهر نيسان/أبريل، حيث أوقف أفراد من المجتمعات المحلية دوريات مؤكدين خطأ أنه من الواجب أن يكون أفراد القوة المؤقتة مصحوبين بعناصر الجيش اللبناني. وغالباً ما يصور الجناة الحوادث وتنشر مقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي. ووقعت حادثة مثيرة للقلق بشكل خاص في 16 أيار/مايو في الجميجمة (القطاع الغربي)، ردّ خلالها أفراد حفظ السلام التابعون للقوة المؤقتة بإطلاق النار بعد أن أطلق أحد الأشخاص نحو 20 طلقة في اتجاه أفراد حفظ السلام أثناء ابتعادهم عن حشد غاضب. وشهدت القوة المؤقتة أيضاً وقوع حوادث تورط فيها جيش الدفاع الإسرائيلي، بما يشمل تصويب الأسلحة وإطلاق النيران المباشرة على موقع للأمم المتحدة في شبعا (القطاع الشرقي) في 13 أيار/مايو. وأصابت إحدى الرصاصات الحاجز الدفاعي لموقع الأمم المتحدة. واستمرت البعثة في الاصطدام بحواجز الطرق المحيطة بمواقع جيش الدفاع الإسرائيلي الخمسة وما يسمى بالمناطق العازلة شمال الخط الأزرق، وهو ما أدى إلى تقييد إمكانية الوصول إلى خمسة مواقع تابعة للأمم المتحدة وإلى كامل امتداد الخط الأزرق (انظر المرفق الأول). وقامت القوة المؤقتة بإصدار عدد متزايد من البيانات وإجراء مقابلات وتنظيم زيارات إعلامية حضوريا وافتراضيا لتوضيح ولايتها وأنشطتها والتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

55 - وفي إطار دعم عمليات الحظر البحري، أوقفت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة ما عدده 476 2 سفينة. وفتش الجيش اللبناني كل سفينة من السفن التي أحالتها إليه القوة المؤقتة، وعددها 406 سفن، ثم أذن لها بمواصلة مسار إبحارها. ورافقت البعثة القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني خلال 36 عملية تفتيش للسفن.

56 - وعملاً بقرار مجلس الأمن 2436 (2018)، قامت القوة المؤقتة في 17 حزيران/يونيه بتقييم 22 وحدة عسكرية تابعة لها و 3 سفن من حيث اللوجستيات والتدريب والجاهزية العملياتية، حيث عولجت أوجه القصور جميعها. وباستخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، واصلت القوة المؤقتة تقييم مدى تكييف الموقف العملياتي للبعثة وأثرها وعملياتها لضمان تنفيذ الولاية المنوطة بها. وطبقت البعثة أيضا مؤشرات مستقاة من إطار الرصد الخاص بالمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام لتحسين تحليلاتها وتقاريرها المدعومة ببيانات.

باء - السلامة والأمن

57 - واصل المسؤولون المعينون لشمال نهر الليطاني وجنوب نهر الليطاني التنسيق لكفالة سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة في لبنان وأمنهم. واعتبارا من 1 آذار/مارس، سُمح لمُعالي موظفي الأمم المتحدة المدنيين الدوليين بالعودة إلى المنطقة المحددة الواقعة شمال نهر الليطاني. وفي 25 آذار/مارس، رُفعت قيود التنقل جنوب نهر الليطاني المفروضة على الموظفين المدنيين غير الأساسيين لتنفيذ البرامج (انظر S/2024/817، الفقرة 71). وتظل القيود المفروضة على التنقل سارية في منطقة العمليات جنوب نهر الليطاني، مع اشتراط استخدام عربات مصفحة وتقديم إشعار قبل 48 ساعة فيما يتعلق بتنقلات الأفراد المدنيين باستثناء صور والطريق الساحلي الذي يربط صور بالناقورة.

58 - ولا يزال النشاط القتالي ووجود الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب، يشكلان تهديداً لسلامة الأفراد وأمنهم. ففي 22 آذار/مارس، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي وسط صور؛ وكان 14 فردا مدنياً وطنياً و 49 فردا مدنياً دولياً من أفراد الأمم المتحدة يقيمون على بُعد 000 1 متر من موقع الارتطام.

واعتبارا من 13 حزيران/يونيه، في خضم الأعمال العدائية الدائرة بين إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية وبالنظر إلى خطر تساقط الحطام، لجأ أفراد القوة المؤقتة العاملون على طول الخط الأزرق إلى الاحتماء في أماكن آمنة في 55 مناسبة (انظر المرفق الأول). واعتباراً من 13 حزيران/يونيه، قلصت البعثة الأنشطة العملياتية المستقلة والأنشطة المضطلع بها على مقربة من الخط الأزرق ، في إطار إجراء تحوطي أمني.

59 - وفتحت القوة المؤقتة تحقيقا تقنيا واحدا في انتهاكات أحكام القرار 1701 (2006) التي كانت لها تداعيات مباشرة على أفراد القوة المؤقتة أو أصولها. وأنجزت البعثة خمسة تحقيقات تقنية وأطلعت الطرفين على ما خلصت إليه من استنتاجات.

جيم - السلوك والانضباط

60 - سجلت القوة الدولية 12 ادعاءً بشأن احتمالات نهج سلوك غير مرضٍ، بما فيها ادعاء واحد بحصول تحرش جنسي. ولم يبلَّغ عن أي ادعاءات بحصول انتهاك أو استغلال جنسيين في القوة المؤقتة أو مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان. وجرى توفير التدريب على معايير السلوك في الأمم المتحدة لما مجموعه 72 فردا مدنياً و 546 2 فردا عسكرياً (188 امرأة و 430 2 رجلا).

دال - المساءلة عن الهجمات على أفراد حفظ السلام

61 - واصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على أفراد حفظ السلام أو في ارتكاب تلك الهجمات. ومن المقرر أن تُعقد في 17 أيلول/سبتمبر 2025 جلسة المحاكمة المقبلة في قضية الهجوم المميت الذي استهدف القوة المؤقتة بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/2023/184). ولم يُحرز أي تقدم في الإجراءات الجزائية المتعلقة بالحادثة التي وقعت في 4 آب/أغسطس 2018 في مجدل زون (القطاع الغربي) (انظر S/2018/1029). واستمرت التحقيقات في أعمال العدوان التي ارتُكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي بنت جبيل في 4 كانون الثاني/يناير 2022، وفي رامية في 25 كانون الثاني/يناير 2022 (انظر S/2022/214). ولا يزال التحقيق جارياً في الهجوم الذي تعرضت له قافلة تابعة للقوة المؤقتة خارج مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت في 14 شباط/فبراير، مما أدى إلى إصابة نائب قائد القوة وأحد حفظة السلام الآخرين (S/2025/153، الفقرة 56). وقد فُتح تحقيق في الحادثة التي وقعت في 10 حزيران/يونيه في دير قانون النهر (انظر المرفق الأول)؛ واحتُجز أحد المشتبه بهم وأحيل إلى النائب العام لدى المحكمة العسكرية.

خامسا - الاتصال والمضي قدماً نحو إيجاد حلول مستدامة

62 - بذلت منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، جانين هينس - بلاشارت، مساعيها الحميدة مع السلطات والجهات الفاعلة المعنية في لبنان وإسرائيل، وكذلك في المنطقة، لدعم وقف الأعمال العدائية ودعوة الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى حلول تفاوضية والمضي قدما في تنفيذ أحكام القرار 1701 (2006) التي تعثر تطبيقها لأمد طويل. وواصلت المنسقة الخاصة حث جميع الأطراف، من خلال القنوات العلنية والمغلقة، على الاستفادة من الزخم السياسي الذي يوفره اتفاق وقف الأعمال العدائية لرسم مسارات سياسية جديدة نحو التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

63 - وواصلت القوة المؤقتة عملها مع الطرفين لتعزيز الترتيبات الأمنية الرامية إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المناطق الواقعة شمال الخط الأزرق. واستضافت القوة المؤقتة الاجتماع السادس للآلية في 11 آذار/مارس، وعلى إثره دعمت القوة المؤقتة عودة أربعة أشخاص اعتقلهم جيش الدفاع الإسرائيلي في عام 2024 إلى لبنان. وأعيد الجندي التابع للجيش اللبناني الذي اعتقله جيش الدفاع الإسرائيلي في 9 آذار/مارس (انظر الفقرة 14 أعلاه) إلى وطنه في 13 آذار/مارس.

64 - وواصلت القوة المؤقتة استخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة لها لتخفيف حدة التوتر على طول الخط الأزرق. وأُجري 390 1 تفاعلا مع جيش الدفاع الإسرائيلي لتفادي تضارب التحركات العسكرية، فيما يتعلق بضمان سلامة الجيش اللبناني وأمنه، وهو ما يسر نشر أفراد الجيش اللبناني وتنفيذ عملياته، بما فيها عمليات تفتيش المواقع ذات الأهمية، وإزالة حواجز الطرق، وتيسير عودة المجتمعات المحلية النازحة. وأصدرت القوة المؤقتة 24 طلباً لوقف إطلاق النار إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، بما فيها 5 طلبات باسم الجيش اللبناني و 19 طلباً باسم البعثة. وتكملةً لذلك، سخّرت المنسقة الخاصة لشؤون لبنان الوسائل الدبلوماسية دعماً لتدابير تخفيف التوتر.

65 - ودعماً لحماية المدنيين، بقيت القوة المؤقتة على اتصال مع الطرفين على حد السواء ويسرت إجراء 314 تنقّلا مدنيا وإنسانيا. وواصل الفريق العامل المعني بوصول المساعدات الإنسانية، الذي يشرف على نظام الإخطار الإنساني، تنسيق الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء لبنان. وفي أواخر شباط/فبراير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه سيتوقف عن التنسيق النشط لتفادي تضارب التحركات العسكرية مع التنقلات الإنسانية شمال نهر الليطاني. واستمر المكتب في توجيه عدد محدود من الإخطارات الإنسانية عبر القوة المؤقتة فيما يتعلق بما يُجرى من تنقلات ضمن مسافة ثلاثة كيلومترات من الخط الأزرق.

66 - وفي آذار/مارس، بدأت القوة المؤقتة بتصليح وإعادة تركيب ما يقدر بنحو 40 برميلاً من براميل الخط الأزرق تضررت خلال الأعمال العدائية (انظر S/2025/153، الفقرة 68، والمرفق الأول). وقامت أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بتطهير المنطقة المحيطة بأحد البراميل المدمرة لتأمين الوصول إليه.

67 - ولا يزال إنشاء مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب عالقا رغم موافقة إسرائيل على المقترح المقدم في عام 2008 لإنشاء هذا المكتب.

68 - ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقريري المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

سادسا - الملاحظات

69 - لَقَدْ كابد المدنيون على جانبي الخط الأزرق الأمرين بحيث لا مجال للمخاطرة بالانتكاس إلى أتون النزاع من جديد. وأُحرز تقدم ملحوظ نحو الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق وقف الأعمال العدائية. ولئن انحسرت كثافة النشاط القتالي بشكل ملحوظ منذ دخول وقف الأعمال العدائية حيز النفاذ، فإن الحالة تظل هشة. ولم تتوفر بعد على أرض الواقع بيئة آمنة ومأمونة مواتية لعودة المجتمعات المحلية على جانبي الخط الأزرق وإعادة بنائها بشكل كامل. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الطرفين إلى ضمان حماية المدنيين والتعجيل ببذل المساعي السياسية وإفساح المجال لتجديد الحوار من أجل التنفيذ الكامل للقرار

1701 (2006)، وفي نهاية المطاف، إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. وأدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية أو استفزازية يمكن أن تعرض للخطر إمكان العودة إلى الوقف الكامل للأعمال العدائية. ولا يشكل عدم وفاء أحد الطرفين بالتزاماته بموجب القرار 1701 (2006)، فعلياً كان أم متصوراً، مبرراً لتنصل الطرف الآخر من التزاماته. وأحث الطرفين على الاستفادة من قنوات الاتصال والتنسيق الرسمية التابعة للقوة المؤقتة، إلى جانب الترتيبات المعززة في إطار آلية وقف الأعمال العدائية للتصدي للمنازعات أو التهديدات ومنع التصعيد. ويمكن للاجتماعات المنتظمة التي تعقدها الآلية أن تعزز التواصل وحل المشاكل بشكل مشترك. وأشجع هذا التفاعل على الصعيد السياسي الاستراتيجي بالإضافة إلى عقد اجتماعات بين العسكريين بشأن المسائل العملياتية – التكتيكية الآنية. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب بالجهود التي يبذلها القادة اللبنانيون للنأي بالبلد عن الأعمال العدائية الدائرة بين إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية.

70 – وإذ أرحب بإعادة حكومة إسرائيل خمسة مواطنين لبنانيين كانوا قيد الاحتجاز لدى السلطات الإسرائيلية، فإنني أدعو إلى إطلاق سراح بقية المحتجزين اللبنانيين.

71 – وقد التزم الطرفان بالاحترام الكامل للخط الأزرق. بيد أن استمرار وجود جيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق واستخدامه المستمر للقوة لا يهدد الاستقرار على طول الخط الأزرق فحسب، بل يقوض أيضاً ما تبذله السلطات اللبنانية من جهود لبسط سلطة الدولة. وينطوي ذلك على خطر تأجيج خطاب من شأنه أن يزيد من تعقيد المناقشات السياسية الداخلية اللازم إجراؤها لكي يفي لبنان بالتزاماته بتحقيق احتكار الدولة للسلاح.

72 – أما وجود جيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق فهو انتهاك لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ولأحكام القرار 1701 (2006). وأكرر تأكيد إدانتي لكل ما تتعرض له سيادة لبنان من انتهاكات انطلاقا من إسرائيل وأدعو الحكومة الإسرائيلية مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وأحث السلطات الإسرائيلية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من جميع المناطق الواقعة شمال الخط الأزرق، بما في ذلك من شمال غجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق. وأكرر التأكيد، على النحو المنصوص عليه في القرار 1701 (2006)، على عرض القوة المؤقتة تقديم الدعم للترتيبات الأمنية التي يمكن أن تعزز الثقة لدى المجتمعات المحلية لتعود إلى ديارها على جانبي الخط الأزرق.

73 – ومما يبعث على التفاؤل أن السلطات اللبنانية أعلنت عن التزامها بإخضاع جميع الأسلحة لسيطرة الدولة وضمان قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وسلطتها الكاملة على أراضيها، وكذلك التعهد بإجراء حوار من أجل صياغة استراتيجية أمنية وطنية. وألاحظ التقدم المحرز في تعزيز وجود الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، ويشمل ذلك تفكيك البنى التحتية العسكرية غير المأذونة ومصادرة الأسلحة غير المأذون بها وما يتصل بها من عتاد التي كان وجودها يشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006). ويبرهن العمل الذي قام به الجيش اللبناني لضمان خلو المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني من الأسلحة غير المأذونة، بما في ذلك رداً على عملية إطلاق صواريخ في آذار/مارس، على تحلي الحكومة اللبنانية بما يلزم من العزم للوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القرار 1701 (2006). وألاحظ الاتفاق بين الرئيسين عباس وعون بشأن احتكار الدولة اللبنانية للسلاح، بما في ذلك داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ولا بدّ أن يواصل الجيش اللبناني اتخاذ التدابير اللازمة لضمان احتكار الدولة للسلاح على كامل الأرض اللبنانية. وإذ أعرب عن تقديري للدعم السخي المقدم حتى الآن، فإني أدعو

الجهات المانحة إلى تعزيز دعمها المادي والمالي للجيش اللبناني بما يتناسب مع التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

74 - وأرحب باستمرار القوة المؤقتة في تنفيذ خطة التكيف التي وضعتها، بما يشمل اتباع أسلوب عمل جديد. وتشكل العودة إلى تسيير الدوريات والرصد على نحوٍ كامل في جميع أنحاء منطقة العمليات على نحوٍ يتسم بالمرونة وسرعة الأداء عنصراً أساسياً لتحقيق الفعالية العملياتية. وأكرر تأكيد دعوتي الطرفين إلى دعم التطوير المستمر للقوة بوسائل منها نشر التكنولوجيات الجديدة واستخدامها لتعزيز قدرة القوة على تنفيذ ولايتها.

75 - ويكتسي تمتع القوة المؤقتة بحرية التنقل أهمية أساسية للتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وتثير زيادة الحوادث التي تؤثر على حرية تنقل القوة المؤقتة منذ نهاية نيسان/أبريل قلقا بالغا. وأرحب بالبيانات العلنية الأخيرة الصادرة عن السلطات اللبنانية التي أعربت فيها عن دعمها للبعثة وأدانت الهجمات على أفراد حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن تواصل السلطات الوطنية إصدار هذه البيانات لمواجهة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة فيما يتعلق بوجود البعثة ولضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم. ويجب محاسبة كل من يرتكب هجمات ضد القوة المؤقتة. وينبغي للبعثة أيضاً أن تواصل تعزيز استراتيجية التواصل الاستراتيجي التي وضعتها من أجل تعزيز فهم المهام الموكلة إليها.

76 - ومن غير المقبول أيضاً أن يطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على أفراد القوة المؤقتة ومبانيها أو بالقرب منهم. وأكرر تأكيد مناشدتي كلا الطرفين الامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم وحرمة مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها في جميع الأوقات.

77 - وأهنئ رئيس الحكومة سلام على تشكيل حكومته وعلى إجراء الانتخابات البلدية لبسط سلطة الدولة على الصعيد المحلي. وقبل انعقاد الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في العام المقبل، أدعو الحكومة ومجلس النواب إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات التي تعزز العمليات الانتخابية الشاملة للجميع من أجل تحقيق المزيد من المكاسب في مجال المشاركة السياسية للمرأة وتوفير تسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

78 - ولئن كانت الخطوات التي اتخذتها الحكومة ومجلس النواب نحو تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والقضائية مبعث تفاؤل، فلا بد من التعجيل بإحراز تقدم في ميادين تشمل سنّ تشريعات بشأن إعادة هيكلة تنظيم القطاع المصرفي، وهو أمر ضروري لتأمين الحصول على المساعدة من صندوق النقد الدولي واستعادة ثقة الجهات المانحة والمودعة والمساعدة في إعادة لبنان إلى مسار الانتعاش المستدام وتمكين المجتمعات المحلية من إعادة بناء حياتهم. ومن الضروري أيضاً إحراز تقدم أكبر لتحرير التمويل المخصص لإعادة الإعمار الذي تمس الحاجة إليه. وفي الوقت نفسه، من الضروري توفير موارد إضافية للاستجابة الإنسانية والاستجابة لأغراض تحقيق الانتعاش.

79 - ويحدوني الأمل في أن تفضي التطورات الحاصلة في الجمهورية العربية السورية إلى تحقيق آثار إيجابية على لبنان، بما يشمل تهيئة الظروف اللازمة لإتاحة العودة المستدامة والآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين. وأدعو المجتمع الدولي إلى العمل مع السلطات السورية المؤقتة من أجل تهيئة الظروف المواتية لهذه العودة. ولا يزال إعمال الضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، أمرا بالغ الأهمية. وتعاني مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالفعل من ظروف شاقة تقلبات كبيرة وقد تتعرض

لضـغوط متزايدة مع بدء تنفيذ خطط نزع السـلاح. ولذلك فإنه من الضـروري أكثر من أي وقت مضـى أن تكون الأونروا قادرة على مواصلة دعمها للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

80 - وأعرب عن صـادق امتناني لجميع البلدان المسـاهمة بأفراد عسـكريين وبعتاد عسـكري في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان. وأتوجه بالشكر إلى المنسقة الخاصة لشؤون لبنان، جانين هينس بلاشارت؛ ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها المنتهية ولايته، الفريق آرولدو لاسارو ساينس، على تفانيهما وقيادتهما طيلة فترة مليئة بالتحديات. وأتوجه بالشكر أيضا إلى البلدان المساهمة بقوات التي لا تزال قواتها تضطلع بدور حيوي في دعم الطرفين في الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية والقرار 1701 (2006)؛ وجميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم المستمر في تحقيق الاستقرار في لبنان.

Annex I

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 February to 20 June 2025

1. In paragraph 15 of its resolution 2695 (2023), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, was fully respected and unimpeded. It called upon the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by UNIFIL for the purpose of swift investigation, including all locations of interest, all relevant locations north of the Blue Line related to the discovery of tunnels crossing the Blue Line (as reported in S/2019/237) and unauthorized firing ranges, in line with resolution 1701 (2006), while respecting Lebanese sovereignty.

2. In line with UNIFIL's adaptation plan, UNIFIL moved away from a "patrol sketch" (maps of planned patrol routes) oriented approach to a more "operation-led" modus operandi in March. Dedicated operations often spanned several days with different mission components working towards a joint end. "Patrol sketches" were at times used to facilitate the coordination of activities with the Lebanese Armed Forces but were not used to limit the freedom of movement of the Mission. During the reporting period, UNIFIL conducted a monthly average of 4,356 operational activities, including 45 air operations. The percentage of UNIFIL's operational activities conducted in close coordination with the Lebanese Armed Forces increased from 12 to 23 per cent, for an overall average of 16.8 per cent.

3. UNIFIL continued to update a list of locations of interest initiated after the return to the cessation of hostilities. As at 20 June, UNIFIL has identified 37 locations of interest and in close coordination with the Lebanese Armed Forces inspected 16 of these.

4. While UNIFIL's freedom of movement was in general respected, UNIFIL experienced some incidents in which violence or weapons were used to intimidate UNIFIL peacekeepers, incidents resulting in damage to UNIFIL equipment or injuries to peacekeepers, and incidents resulting in UNIFIL cancelling their activity or using alternatives routes. Incidents of particular note occurred on 16 May in Jumayjmeh and on 10 June in Dayr Qanun al-Nahr. In addition to the incidents listed below, UNIFIL experienced minor incidents during which items such as stones or bottles were thrown at UNIFIL property or personnel without causing damage or injuries. There were also incidents during which patrols have been stopped, surrounded or pursued by individuals in civilian clothes. Incidents were often filmed by those hindering UNIFIL, with videos circulated on social media. Each of the incidents listed below has been raised by the Mission with the Lebanese Armed Forces.

5. UNIFIL also experienced a number of incidents involving the Israel Defense Forces, interfering with operations or putting peacekeepers or UN staff members at risk. Incidents of note took place near Rumaysh on 29 March, near Kfar Shuba on 13 May, near Yarun on 19 May and near Kfar Kila on 16 June. UNIFIL has protested each of the incidents to the Israel Defense Forces.

6. UNIFIL also experienced a number of incidents interfering with its operations that cannot be ascribed to any of the parties.

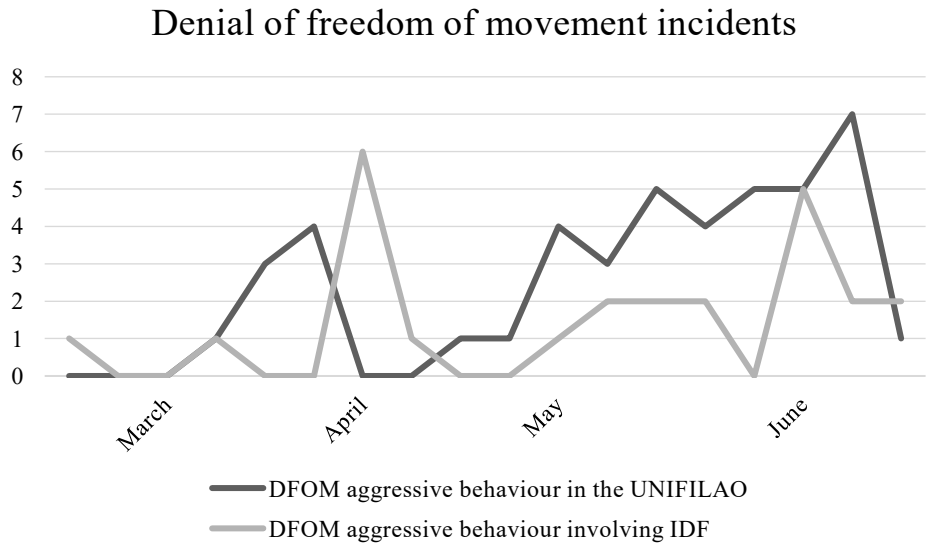

Figure 4. Denial of freedom of movement of UNIFIL 21 February – 20 June 2025.
Source: UNIFIL.

Denial of freedom of movement and aggressive behaviour by Lebanese actors

7. On 11 March, individuals in civilian clothes ripped off the antenna of a UNIFIL vehicle passing through Bayt Lif (Sector West). The Mayor of Bayt Lif was contacted, however, as at 20 June, the antenna has not been returned.

8. On 19 March an individual in civilian clothes drove up next to a UNIFIL patrol in Ayn Baal (Sector West) and damaged the left side mirrors of two UNIFIL vehicles with a club. The peacekeepers stopped to verify the damage and resumed the patrol movement shortly thereafter.

9. On 21 March, a group of 10 to 12 individuals in civilian clothes approached a UNIFIL patrol in Yarun (Sector West) and removed the UN flag from one vehicle while making unfriendly gestures. The UNIFIL patrol used an alternative route to continue. The Mayor of Yarun later informed UNIFIL that the incident was the act of unknown individuals.

10. On 21 March, two individuals in civilian clothes on a scooter approached a UNIFIL patrol near Burj al-Shamali (Sector West) and removed the flag from a vehicle. The patrol continued its movement.

11. On 24 March, four individuals in civilian clothes on two motorcycles removed the UN flag from a moving UNIFIL vehicle near Mays al Jabal (Sector West). The mayor of Mays al-Jabal referred to the incident as “childish behaviour” but was not able to identify the perpetrators.

12. On 24 March, a young boy, threw a rock at a UNIFIL logistic convoy southeast of Ghanduriyah (Sector East), breaking the windshield of one vehicle.

13. On 25 March, an individual in civilian clothes on a scooter blocked a Lebanese Armed Forces during a patrol in close coordination with UNIFIL, west of Frun (Sector West). The combined patrol used an alternative route to continue its movement.

14. On 27 March, an individual in civilian clothes blocked the road of a UNIFIL patrol near Abbasiva (Sector West) and displayed a pistol before firing one shot into the air. The patrol cancelled its activity.

15. On 12 April, two boys on a scooter threw stones at a UNIFIL patrol passing Jibal al-Butum (Sector West), breaking a vehicle windscreen. The patrol continued its movement.

16. On 25 April, a UNIFIL patrol was blocked by a vehicle southwest of Tayr Dibbah (Sector West), prompting the patrol to turn around and use a secondary road. Two individuals in civilian clothes on motorbikes blocked the patrol again and it turned around for a second time. The two motorcycles subsequently followed the patrol for approximately 10 minutes with the incident filmed and shared on social media. The mayor of Tayr Dibbah stated that members of the community got scared as UNIFIL entered a private road, and that he has called on residents to refrain from aggression against UNIFIL patrols.

17. On 29 April, eight young individuals on four scooters ripped the flag off a UNIFIL patrol vehicle northwest of Hariss (Sector West). The patrol continued its movement.

18. On 30 April, eight individuals in civilian clothes attempted to damage the rearview mirror and antennas on a UNIFIL vehicle in Siddiqin (Sector West) and further threatened to set it on fire. Peacekeepers used tear gas to disperse the crowd and then left the area. The peacekeepers returned to the area later the same day without further incident.

19. On 30 April, four individuals in civilian clothes climbed on top of UNIFIL patrol vehicles, in Khiyam (Sector East) and threw stones. A vehicle and a number of motorcycles followed the patrol as it was leaving. One UNIFIL vehicle sustained minor damage but the patrol continued its activity. The Lebanese Armed Forces later informed UNIFIL that the four individuals, involved in the incident, had been arrested.

20. On 30 April, ten individuals on scooters and in a vehicle pursued a UNIFIL patrol passing through Yatar (Sector West). A boulder on the road obstructed further movement while four scooters and a vehicle prevented the patrol from turning around. The Lebanese Armed Forces arrived shortly thereafter and the UNIFIL patrol continued. The mayor of Yatar informed UNIFIL that the individual who had spoken to the patrol was a member of the municipal police and (incorrectly) asserted that UNIFIL needed to be accompanied by the Lebanese Armed Forces.

21. On 1 May, two individuals in civilian clothes stopped a motorcycle in front of a UNIFIL patrol, northeast of Tibnin (Sector West) with one of the individuals dismounting and stating that the area was private, and that the patrol could not continue. The patrol turned around and was followed by the motorcycle while using an alternative route.

22. On 2 May, eight individuals in civilian clothes on five motorcycles threw stones at a UNIFIL patrol near Suwannan (Sector East), damaging two of the vehicles. The same individuals also stole two jerrycans and one car hook. The UNIFIL patrol turned around and cancelled its activity. The Mayor of Suwannan later apologised and informed UNIFIL that the actions by the group did not reflect the sentiments of the community in regard to UNIFIL.

23. On 2 May, an individual in civilian clothes on a motorbike struck the side of a UNIFIL vehicle in Qabrikha (Sector East), causing minor damage. The patrol continued its activity.

24. On 9 May, a crowd of around 100 people surrounded and struck the vehicle of a UNIFIL patrol northwest of Batouliyeh (Sector West) breaking a side mirror. The patrol continued its movement. Local authorities in Batouliyeh later denied that the incident had taken place.

25. On 11 May, a UNIFIL patrol stopped northwest of Yatar (Sector West) as their vehicle was overheating. Where one individual stopped to assist the peacekeepers, a second man stated that he was a policeman and that the patrol was not allowed and used his vehicle to prevent further movements. The Lebanese Armed Forces arrived shortly thereafter, and the patrol continued.

26. On 12 May, an individual in civilian clothes blocked a UNIFIL patrol northeast of Shab'a (Sector East) and stated that the road was closed. The UNIFIL patrol turned around and continued its movement using an alternative route. A video circulated on social media platforms, in which a man can be heard telling the patrol to "go back quickly". The Mayor of Shab'a later referred to the incident as "disgraceful" and not representative of the residents of Shab'a.

27. On 12 May, an individual in civilian clothes used a vehicle to block a UNIFIL patrol northeast of Ash Sh'aytiyah (Sector West) and stated that it was not welcome in the area without the Lebanese Armed Forces. The Lebanese Armed Forces arrived shortly thereafter, and the UNIFIL patrol continued its movement. The Mayor of Ash Sh'aytiyah later informed UNIFIL that it would be good if the Mission was always accompanied by the Lebanese Armed Forces.

28. On 14 May, UNIFIL was stopped by a group of individuals in civilian clothes, while conducting a foot patrol in Shab'a. When the patrol tried to explain that it was carrying out an approved activity, the individuals started scuffling with the peacekeepers. UNIFIL adopted a defensive posture and contacted local leaders and the Lebanese Armed Forces. One UNIFIL vehicle was slightly damaged. The Lebanese Armed Forced arrived shortly thereafter, and the patrol returned to its position. The mayor of Shab'a informed UNIFL that he had spoken to the Lebanese Armed Forces, who had identified and spoken to the perpetrators to avoid further incidents.

29. On 16 May, a UNIFIL patrol was stopped in Jumayjmeh, near Khirbet Selm (Sector East), by an angry crowd of approximately 20 individuals. Peacekeepers were threatened with metal bars and axes and told they had no right to patrol the area as it was private property and that UNIFIL should be accompanied by the Lebanese Armed Forces. The crowd grew to around 50 people and the Lebanese Armed Forces, who had promptly arrived, struggled to calm them down. Peacekeepers resorted to non-lethal force, including tear gas and warning shots fired into the air, to enable a safe withdrawal. As they were leaving, an isolated shooter fired approximately 20 shots, with impacts approximately one metre behind an armored vehicle. The patrol returned fire. There were no injuries, although two UNIFIL vehicles sustained damage, with several tires punctured and a radio stolen. The latter was later recovered by the Lebanese Armed Forces. The incident was recorded and widely circulated on social media platforms. A "statement" was also issued by "residents of Jumayjmeh", claiming that UNIFIL had entered private property without being accompanied by the Lebanese Armed Forces, and that "several injuries were reported as a result of the tear gas".

30. On 19 May, five individuals in civilian clothes threw iron bars at a UNIFIL patrol east of Dayr Qanoun an-Nahr (Sector West), causing minor damage to the UNIFIL vehicles.

31. On 20 May, an individual in civilian clothes stopped a UNIFIL engineering reconnaissance mission in Aynata (Sector West), presenting himself as a police officer. He stated that UNIFIL could not continue its movement and was not allowed to take pictures. The Lebanese Armed Forces promptly arrived, and the peacekeepers continued their activity. The mayor of Aynata said that the local residents had seen

the peacekeepers taking pictures and acting suspiciously, which was not tolerated in the village.

32. On 20 May, approximately 25 agitated individuals in civilian clothes blocked the road of a UNIFIL patrol, east of Shaqra (Sector East), prompting the patrol to turn around and return to its position.

33. On 25 May, two individuals in civilian clothes on a moped threw stones at a UNIFIL patrol passing Yarun, while recording the patrol and making unfriendly gestures. There was minor damage to the UNIFIL vehicle.

34. On 26 May, an individual in civilian clothes stopped a UNIFIL vehicle south of Aytit (Sector West), broke the side mirror and pulled off the UN flag while demanding the patrol to turn around. The patrol continued its movement.

35. On 28 May, ten individuals in civilian clothes blocked a UNIFIL patrol near Frun (Sector East) with two vehicles. The Lebanese Armed Forces arrived some 40 minutes later, whereafter the UNIFIL patrol continued. The Mayor of Frun later told UNIFIL that the patrol had entered private property and that he remained at UNIFIL's disposal to address similar situations if they would occur.

36. On 28 May, 12 individuals in civilian clothes blocked a UNIFIL patrol undertaken in close coordination with the Lebanese Armed Forces, west of Yatar (Sector West) by placing two tractors across the road. The patrol used an alternative route with three vehicles following the patrol as they left the area. The incident was filmed and circulated on social media. The mayor of Yatar later informed UNIFIL that the individuals were part of the municipal police.

37. On 28 May, two individuals in civilian clothes moved alongside a UNIFIL patrol southwest of At Tiri (Sector West), one individual gesturing to turn around, while the second filmed. The UNIFIL patrol took an alternative route to continue its movement. The two motorcycles followed for a short distance.

38. On 29 May, a young individual on a scooter approached a UNIFIL patrol in Ayn Baal and broke the left mirrors of two UNIFIL patrol vehicles. The UNIFIL patrol continued its planned activity.

39. On 30 May, an elderly individual threw a glass bottle at a UNIFIL patrol vehicle northwest of Bint Jubayl (Sector West), causing minor damage. Later the same day, at the same location, an elderly individual threw rocks at the patrol, again causing minor damage to the vehicle.

40. On 30 May, an individual in civilian clothes driving a vehicle stopped a UNIFIL patrol, west of Srifa (Sector West). Twenty additional individuals subsequently arrived at the location. Upon UNIFIL's request, the Lebanese Armed Forces arrived and accompanied the patrol out of the area.

41. On 3 June, two individuals in civilian clothes on a scooter stopped a UNIFIL patrol, southwest of Siddiqin and stated that it could not continue without the Lebanese Armed Forces. Ten minutes later, 20 other individuals arrived. When UNIFIL returned, having waited for the arrival of the Lebanese Armed Forces, they were stopped again, and it was decided to use an alternative road. Media mischaracterized the incident as "a major clash". The former mayor Siddiqin attributed the incident to "unsupervised youths".

42. On 3 June, 20 individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol in Srifa. The Lebanese Armed Forces was informed and when they arrived the patrol continued.

43. On 5 June, four agitated individuals in civilian clothes in two vehicles blocked a UNIFIL patrol near in Sribbin (Sector West). Subsequently, 12 other individuals in civilian clothes joined the group. The Lebanese Armed Forces arrived at the location, whereafter the patrol continued its movement.

44. On 7 June, an agitated group of about 20 individuals in civilian clothes blocked a UNIFIL patrol near Srifa, climbing onto the vehicles and putting Hizbullah flags on them. The scene was filmed and shared on social media. The Lebanese Armed Forces arrived shortly thereafter and the UNIFIL patrol continued.

45. On 10 June, 20 individuals in civilian clothes carrying iron bars stopped a UNIFIL patrol near Dayr Qanun al-Nahr (Sector West). The patrol moved to a nearby location and informed the Lebanese Armed Forces. A second UNIFIL patrol, which was responding to the first patrol's call for assistance, in close coordination with the Lebanese Armed Forces, was then stopped in the same area by 10 individuals in civilian clothes. The group subsequently increased to about 100 people throwing stones and attempting to place Hizbullah flags on the vehicles. The peacekeepers used tear gas to disperse the crowd and returned to their UN position. The Lebanese Armed Forces personnel were also involved in a physical altercation with some of the individuals while the peacekeepers were leaving. The former mayor later condemned the incident but stressed that UNIFIL patrols should be accompanied by the Lebanese Armed Forces to prevent future incidents. UNIFIL has been informed by the Lebanese authorities that an investigation has been initiated into the incident with one suspect detained and referred to the military prosecutor while efforts to identify additional suspects continue.

46. On 10 June, six individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol near Tayr Falsay (Sector West) and asked it not to proceed without the Lebanese Armed Forces. When the Lebanese Armed Forces arrived the UNIFIL patrol continued its movement. The former mayor of Tayr Falsay later contacted UNIFIL to express his dismay at UNIFIL patrols repeatedly entering the village without the Lebanese Armed Forces.

47. On 10 June, an individual in civilian clothes on a scooter, holding what appeared to be a hand grenade, stopped a UNIFIL patrol near Burj al-Shamali. The patrol used an alternative route to continue and informed the Lebanese Armed Forces.

48. On 11 June, four individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol near Srifa, demanding it be accompanied by the Lebanese Armed Forces. The Lebanese Armed Forces arrived shortly thereafter, and the patrol continued. The mayor of Srifa later informed UNIFIL that the incidents in the municipality on 3, 7 and 11 June were all the result of "childish acts" by youth. The mayor also said that he had reached out to all community members to call on them to refrain from stopping UNIFIL patrols.

49. On 11 June, approximately 40 individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol northwest of Bayt Lif and threw stones at the patrol, damaging the patrol vehicles. The patrol cancelled its activity. The mayor of Bayt Lif condemned the incident but said that the UNIFIL patrol had passed by the village shortly after an Israeli drone strike had hit the village, which had the residents feeling very anxious and nervous.

50. On 12 June, six individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol southwest of Toura (Sector West) and stated that the patrol could not continue without the Lebanese Armed Forces. The patrol moved to a nearby location and, once the Lebanese Armed Forces arrived, continued its movement. The mayor of Toura informed UNIFIL that locals had seen the patrol moving in a narrow street, stopped them and asked them to proceed to the main road. The mayor advised that patrols

should be conducted on main roads and that the municipal police should be informed in advance of UNIFIL's movements.

Denial of freedom of movement and aggressive behaviour involving the Israel Defense Forces

51. UNIFIL continued to encounter other roadblocks particularly around the five Israel Defense Forces positions and two so-called buffer zones north of the Blue Line, complicating access to UN position 1-31, southwest of Alma al-Sha'b (Sector West), observation point HIN near Marwahin (Sector West), UN position 8-33, northeast of Hula (Sector East), UN position 9-63, south of Udaysah (Sector East), and UN position 9-64 south of Kfar Kila (Sector East). UNIFIL has protested these access restrictions. The Israel Defense Forces has stated that it takes "significant measures to allow UNIFIL to operate freely and without and disturbance" while maintaining its operations and that "the Israel Defense Forces does not implement restrictions on the movement of any UNIFIL vehicles to observation post-HIN."

52. At the end of May, UNIFIL encountered new roadblocks in the vicinity of Israel Defense Forces' positions north of the Blue Line, in particular in Sector East. Following a number of incidents, as detailed below, the Israel Defense Forces informed UNIFIL on 3 June that it would not interfere with UNIFIL removing 13 of the roadblocks.

53. UNIFIL also experienced a number of incidents involving the Israel Defense Forces, interfering with operations or putting peacekeepers or UN staff members at risk. UNIFIL has protested each of the incidents with the Israel Defense Forces.

54. On 23 February, the Israel Defense Forces opened fire on a vehicle driven by an off-duty UNHCR national staff member near Hula (Sector East). The staff member and his wife sought refuge in a nearby ditch. UNIFIL coordinated with the parties to facilitate their rescue.

55. On 13 March, the Israel Defense Forces placed a polygon steel target in front of the observation slot of the southwest guard tower at a UN position southwest of Alma al-Sha'b, obstructing UNIFIL's view.

56. On 29 March, an Israel Defense Forces soldier pointed a laser at a UNIFIL patrol south of Alma al Sh'ab (Sector West). The Israel Defense Forces informed UNIFIL that they do not acknowledge that the incident occurred.

57. Also, on 29 March, an Israel Defense Forces soldier south of the Blue Line fired shots in the direction of a UNIFIL patrol near Rumaysh (Sector West), using an automatic weapon. The Israel Defense Forces have informed UNIFIL that these were warning shots, as part of an escalation of force procedure, towards an unidentified individual in the area and that Israel Defense Forces were aware of the presence of UNIFIL personnel and fired the warning shots with the utmost caution.

58. On 30 March, a laser was pointed at a UNIFIL patrol near Udaysah (Sector East) from an Israel Defense Forces tank. The Israel Defense Forces have informed UNIFIL that the actions were not intended to cause harm or intimidate UNIFIL, and that it had emphasised the importance to its personnel to not aim lasers or fire warning shots towards UNIFIL.

59. On 1 April, and Israel Defense Forces soldier fired five shots in the air and three shots in the direction of a UNIFIL patrol near Udaysah (Sector East). The Israel Defense Forces have informed UNIFIL that the area where the incident took place has a history of infiltration attempts, and that "the action taken by Israel Defense Forces was not intended to cause harm or intimidate UNIFIL forces".

60. On 2 April, a stationary Israel Defense Forces tank aimed its turret at a UNIFIL patrol northeast of Hula (Sector East).

61. Overnight on 1 to 2 April, an Israel Defense Forces tank blocked a UNIFIL patrol southwest of Naqurah (Sector West). After about an hour, the tank was moved, and the patrol continued. The Israel Defense Forces have informed UNIFIL that they had blocked the road while marking a mine field.

62. On 10 April, a group of 11 Israel Defense Forces soldiers clearing vegetation, stopped a UNIFIL patrol south of Alma al-Sha'b. The patrol managed to proceed shortly thereafter. The Israel Defense Forces has informed UNIFIL that they had "engaged in a respectful conversation and allowed them [the UNIFIL patrol] to proceed on their way, without interruption".

63. On 28 April, an Israel Defense Forces tank located at one of its positions north of the Blue Line pointed the turret at a UNIFIL patrol southwest of Alma al-Sha'b.

64. On 6 May UNIFIL issued a "stop-firing" request after five trajectories were detected and UNIFIL observed several points of impact near a UN position southeast of Marun al-Ra's (Sector West).

65. On 7 May, an Israel Defense Forces tank located south of the Blue Line, south of Alma al-Sha'b used its laser rangefinders on UNIFIL vehicles and turned their turrets toward the patrol. The UNIFIL patrol withdrew to a safe location and continued to monitor the situation. While withdrawing, the patrol was followed by a drone.

66. On 13 May, Israel Defense Forces personnel at the positions north of the Blue Line near Marun al-Ra's pointed a laser at a UNIFIL patrol vehicle's camera system.

67. On 13 May, the Israel Defense Forces fired two shots towards a UN position southeast of Kfar Shuba (Sector East), with one point of impact on a defensive barrier of the shelter. Peacekeepers took shelter and issued a "stop-firing" request. The Israel Defense Forces informed UNIFIL that the action "was not intended to cause harm or intimidate UNIFIL forces" and that the Israel Defense Forces Command had "drawn lessons from the incident".

68. On 17 May, Israel Defense Forces personnel north of the Blue Line pointed lasers at UNIFIL personnel southeast of Marun al-Ra's.

69. On 19 May Israel Defense Forces personnel located north of the Blue Line pointed lasers at UNIFIL personnel, southeast of Marun al-Ra's. The laser from a tank appeared to scan the UNIFIL vehicles and camera system.

70. On 29 May, the Israel Defense Forces fired approximately 30 small arms rounds about 50 metres in front of a combined UNIFIL and Lebanese Armed Forces patrol, southwest of Yarun. Following up on the incident, the Israel Defense Forces stated that the UNIFIL forces "positioned themselves in the direction from which the Israel Defense Forces were securing themselves".

71. On 30 May, the Israel Defense Forces aimed the turret of a tank, toward UNIFIL peacekeepers who were removing a roadblock near Markaba (Sector East). Simultaneously, at least ten Israel Defense Forces soldiers took up firing positions in the peacekeepers' direction. The Israel Defense Forces subsequently stated that removing the roadblock required "approval".

72. On 31 May, an Israel Defense Forces soldier pointed his weapon toward a UN position, southwest of Alma al-Sha'b.

73. On 4 June, one UNIFIL Maritime Task Force vessel was illuminated by what seemed to be an Israel Defense Forces drone radar on at least four occasions. Such behavior could be interpreted as threatening and could have triggered a reaction in self-defense by the vessel.

74. On 7 June, after Israel Defense Forces soldiers installed a roadblock in the vicinity of observation point MAR, southeast of Markaba, Israel Defense Forces troops inside the Israel Defense Forces position pointed a laser at UNIFIL troops.

75. On 8 June, as a UNIFIL patrol attempted to remove an Israel Defense Forces roadblock southwest of Markaba (Sector East), an Israel Defense Forces tank drew up less than 20 meters away and pointed its turret towards the peacekeepers. UNIFIL cancelled its activity.

76. On 16 June, UNIFIL reported warning shots fired near a UNIFIL patrol, southwest of Kfar Kila (Sector East). UNIFIL observed two 120 mm shells originating from an Israel Defense Forces Merkava tank, located south of the Blue Line, impacting approximately 600 meters from their location. No injuries or damage were reported. The LAF were informed.

77. On 19 June, a UNIFIL patrol in close coordination with the Lebanese Armed Forces west of Ayta al-Sha'b (Sector West), where it was interrupted by an Israel Defense Forces drone equipped with a loudspeaker, warning the patrol to leave the area. The Lebanese Armed Forces decided to relocate to a safe area and canceled the activity.

Incidents not attributed to any party

78. UNIFIL also experienced a number of incidents interfering with its operations that cannot be ascribed to any of the parties.

79. On 19 March, a UNIFIL soldier was severely injured in a landmine explosion during a foot patrol near Zibqin (Sector West). The injured peacekeeper was subsequently medically evacuated from Lebanon.

80. On 15 May, UNIFIL peacekeepers discovered minor damage to a UN position, southwest of Shab’a, likely caused by the shock wave from indirect artillery fire originating south of the Blue Line.

81. UNIFIL peacekeepers experienced temporary electronic interference while operating near Alma al-Sha’b on 24 May, At Tiri on 5 May and 18 June, Yarun on 13 and 14 May, as well as Ayn Ibil and Marun al Ra’s on 16 May. UNIFIL also experienced manipulation of a maritime vessel’s automatic identification system device while at sea on 13, 14 and 15 June.

Annex II

Implementation of the arms embargo

1. Paragraph 15 of resolution 1701 (2006) states that all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States regarding allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution 1701 (2006).

2. In identical letters dated 29 May addressed to the President of the Security Council and to me (S/2025/XX), the Permanent Representative of Israel to the United Nations stated that, "Hezbollah persists in its efforts to transfer money through Lebanon's border crossings, including via Beirut International Airport, and to smuggle arms across the Syria-Lebanon border, in direct violation of the arms embargo […]". The Permanent Representative further conveyed that [these actions] "underscore the strategic objective of Iran and Hezbollah to rearm and re-establish Hezbollah's military presence across Lebanon, spanning areas north and south of the Litani River". The Permanent Representative appealed: "The Security Council must also adopt measures to deter Iran from continuing its transfer of weapons and financial support to Hezbollah […] it is imperative that Member States take action to prevent the flow of funds to Hezbollah through their territories."

3. Following allegations reported in the media about Hizbullah weapons smuggling at the port of Beirut, President Aoun and Minister of Public Works and Transport Fayez Rasamny on 11 April conducted an inspection of the port. Two days earlier, Minister Rasamny, in a press conference at the port, stated: "Security at the port is under close surveillance and we reject any media discourse that casts doubt on this matter."

4. As detailed in paragraph 55 of this report, the UNIFIL Maritime Task Force continued to support maritime interdiction operations, hailing 2,476 vessels.

5. Following a series of airstrikes on Beirut's southern suburbs on 5 June (see para. 11), the Israel Defense Forces stated: "Hezbollah's air force unit continued its terrorist activities and developed its capabilities. The unit is working to produce thousands of drones, under the guidance and funding of Iranian terrorist groups, as part of Iranian efforts aimed at striking the State of Israel. Over the past years, Iran has been funding and directing terrorist plots in the project, in partnership with Hezbollah. Hezbollah operatives travel to Iran to provide guidance on production, with the goal of developing Hezbollah's own production."

6. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution 1701 (2006) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution 1701 (2006) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution 1701 (2006).

Annex III

Mobilization of international support for the Lebanese Armed Forces

1. In paragraph 10 of its resolution 2695 (2023), the Security Council recalled paragraph 10 of its resolution 2591 (2021). It urged further and increased international support for the Lebanese Armed Forces, as the only legitimate armed forces of Lebanon, and all State security institutions, in response to the capabilities development plan of the Lebanese Armed Forces, as well as the framework of the International Support Group for Lebanon, through additional and expedited assistance in areas where the Lebanese Armed Forces are most critically in need of support, including daily logistical needs and maintenance, counter-terrorism, border protection, and naval capacity.

2. In identical letters dated 9 January 2024 addressed to the President of the Security Council and to the Secretary-General (S/2024/36), the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Lebanon to the United Nations stated that, "The Government of Lebanon also requests support from the United Nations to help the Lebanese State extend its authority over the entirety of Lebanese territory by strengthening its armed forces. In particular, support should be provided for deployment of those forces south of the Litani River, and they should be provided with equipment in cooperation with [the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL)], so that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon, in accordance with paragraph 3 of resolution 1701 (2006)." Subsequently, on 29 February 2024, Lebanon's then-caretaker Prime Minister Najib Mikati stated that to implement resolution 1701, the Army would need allied countries to help with everything from "fuel to equipment to means of transportation to the barracks and even to weapons – everything the Army needs."

3. In a presidential statement adopted on 16 January 2025 (S/PRST/2025/1), the United Nations Security Council called for further international assistance to strengthen State institutions, including the Lebanese Armed Forces.

4. The Announcement of a Cessation of Hostilities and Related Commitments on Enhanced Security Arrangements and Toward the Implementation of UNSCR 1701, which was circulated to the United Nations Security Council by the United Kingdom in its capacity as President of the Security Council (S/2024/870), noted the intention of the United States and France to work with the Military Technical Committee for Lebanon and the wider international community to support enhanced Lebanese Armed Forces deployment to southern Lebanon and to strengthen the capabilities of the Army.

5. In his inaugural address on 9 January 2025, President Joseph Aoun underscored the need to invest in the Lebanese Armed Forces, including through investment from the Lebanese State itself, in order to secure the country's borders and contribute to stabilization in the south. During the reporting period, regional and global leaders have continued to champion a surge in support aimed at enhancing the capabilities of the Lebanese Armed Forces to carry out its critical tasks. The Lebanese authorities have made several calls for increased international support to be channeled to the Army.

6. Support to the Lebanese Army has been a central theme of President Aoun's official visits in the region. In his visit to Riyadh on 3 March, a joint statement released by President Aoun and the Crown Prince and Prime Minister of the Kingdom of Saudi Arabia Mohammed bin Salman bin Abdulaziz Al Saud emphasized the need

to support and empower the Lebanese Armed Forces towards asserting the authority of the State across Lebanon. Following his visit to Doha, on 16 April President Aoun and his Qatari counterpart Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani released a joint communiqué which stated, “Both sides emphasized the national role of the Lebanese Army, the importance of supporting it, and the need to implement Resolution 1701 in all its provisions.” The imperative to support the Lebanese Armed Forces was also cited during a 19 May press conference between President Aoun and Egyptian President Abdel Fattah Al Sisi during the former’s official visit to Cairo. Jordan’s support to the Lebanese Armed Forces was acknowledged according to a readout from His Majesty’s office during a meeting on 10 June between President Aoun and King Abdullah II ibn Al Hussein.

7. Several commitments were announced by Member States in support of the Lebanese Armed Forces during the reporting period. On 18 June, a signing ceremony was held to mark Germany’s commitment to provide €17.85 million to the Lebanese Armed Forces. The grant will be used to procure essential equipment, uniforms and material for the Army. On 16 April, during the above-mentioned trip by President Aoun to Doha, the Emir of the State of Qatar, Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani, announced a $60 million grant to supplement the salaries of Lebanese Army personnel, as well as a commitment to provide military vehicles. In the reporting period, the Government of the Netherlands pledged an additional amount of €7.5 million for support to the Lebanese Armed Forces, to fund infrastructure, equipment, border control efforts, and mine action.

8. Several Member States provided equipment or other forms of in-kind support to bolster the capabilities of the Lebanese Armed Forces. The United States delivered additional assets and tactical support, including to advance explosive ordnance disposal, as well as infrastructural support. France and Italy provided equipment, logistics assistance, training-based capacity development, and livelihood and sustainment support, with Türkiye also providing equipment. Assistance from the United Kingdom and France was used to enhance training centres and related infrastructure. The United Kingdom also continued its support to the Lebanese Armed Forces in the area of border management. Canadian support was directed towards the provision of uniforms and procurement of equipment, while both Canada and Türkiye, alongside other donors, bolstered capacity building and training initiatives. France, Italy, the Netherlands, the Republic of Korea, and the United States channeled assistance to the Lebanese Armed Forces to provide direct support to local communities in southern Lebanon.

9. With a view to bolstering the coordination of international support to the Lebanese Armed Forces, a tripartite memorandum of understanding was signed on 14 May between the Office of the United Nations Special Coordinator for Lebanon (UNSCOL), the United Nations Development Programme in Lebanon, and Lebanon’s Ministry of National Defense. The memorandum of understanding formalizes the “LAF Livelihood Ecosystem” project managed by the United Nations Development Programme to address the sustenance needs of Lebanese Armed Forces personnel and their families, in line with the Human Rights Due Diligence Policy. With the support of France, UNIFIL and the Lebanese Armed Forces signed a separate memorandum of understanding, on 10 June for the provision of non-lethal material support to the Lebanese Armed Forces.

10. As part of international resource mobilization efforts to support enhanced Lebanese Armed Forces deployment in southern Lebanon, the Military Technical Committee convened for a two-day meeting in Beirut and Naqurah on 20 and 21 March, respectively, and in Berlin on 10 and 11 June to take stock of existing support streams and identify remaining gaps. Both UNSCOL and UNIFIL participated

as observers, with the latter hosting the Committee at its base in Naqurah on 21 March. A rise in candidacies for membership in the Military Technical Committee points to growing multilateral interest in supporting the Lebanese Armed Forces, with the membership of Cyprus confirmed by the Committee during its Berlin meeting in June. Since the inception of the Military Technical Committee in March 2024, $384 million has been mobilized.

11. Efforts to enhance the integration and complementarity of funding mobilized through the United Nations in support of the Lebanese Armed Forces continued during the reporting period. Donor funding totaling approximately $25 million, including pledges, from Denmark, France, Germany, Norway, and Spain, was channeled through the above-mentioned LAF Livelihood Ecosystem [see annex III, para. 9] in support of the Lebanese Armed Forces. Separately, under a broader United Nations country team strategy of support to the security sector, seven United Nations agencies, funds and programmes are supporting the implementation of 18 projects in support of the Lebanese Armed Forces, in line with the Human Rights Due Diligence Policy. The United Nations also provided direct assistance to the Lebanese Armed Forces to promote and mainstream inclusive gender policies.

12. The United Nations Special Coordinator for Lebanon, together with UNIFIL and international partners, continues to engage with potential donors to secure future support to the Lebanese Armed Forces.